الأمم المتحدة S/2013/36

مجلس الأمن

Distr.: General
18 January 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٧ (٢٠١١)، الذي مدد فيه المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وطلب إليّ إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب والقرار. وعلى وجه التحديد، وعملا بقراري مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١)، قدمت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ مجموعة من النقاط المرجعية والمؤشرات ذات الصلة، المتفق عليها بشكل مشترك مع حكومة بوروندي، لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالحالة في بوروندي وبالتالي الإبلاغ عن تطور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مستقبلا إلى وجود عادي لفريق قطري تابع للأمم المتحدة.

٢ – وفي رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، أيد مجلس الأمن النقاط المرجعية وطلب معلومات إضافية بشأن بيانات وتقييمات أساسية عن كل مسألة، تتضمن ملاحظات عن التوقيت والتوجهات ودور المكتب في جهود التنفيذ. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/751)، وهو يتمحور حول ثماني نقاط مرجعية. وفي مرفق هذا التقرير، تستعرض خطوط الأساس والمؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز بتفصيل إضافي.

ثانيا – التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام

ألف – العملية الديمقراطية

٣ – رغم أن مؤسسات البلد واصلت تحسنها ونهوضها بمسؤولياتها بمزيد من الإصرار، لا يزال يُلمس الأثر السلبي لمقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية لانتخابات عام ٢٠١٠ والتوترات السياسية التي تلت ذلك بين الحكومة وأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان.

210113 210113 13-20553 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وثمة تزايد في عدم الثقة والمواجهة بين الحكومة والمعارضة. ويتجلى ذلك عبر طائفة من المسائل، وهو محسوس بشكل خاص في المجالات التي تدعو الحاجة فيها إلى وجود توافق آراء أوسع نطاقا لمواصلة تعزيز جهود توطيد السلام والتنمية، ولا سيما بالنظر إلى الأعمال التحضيرية المبكرة لانتخابات عام ٢٠١٥.

٤ - وفي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، احتفلت بوروندي بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها في احتفال بهيج رفيع المستوى في بوجومبورا، شهد عودة شخصية معارضة من المنفى. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، كرر الرئيس نكورونزيزا في الذكرى السنوية الثانية لإعادة انتخابه تأكيد دعوته للسياسيين الموجودين في المنفى إلى العودة إلى البلد والإعداد لانتخابات عام ٢٠١٥، مشيرا إلى استعداد الحكومة والسكان للترحيب بهم. وحث على ضرورة قيام من لديهم ''شواغل أمنية بتوجيهها إلى المؤسسات الوطنية ذات الصلة''. وأشار أيضا إلى أن ثمة فرصة للتفكير في تجربة انتخابات عام ٢٠١٠ والتماس الوسائل الكفيلة بتعزيز ثقافة الديمقراطية قبل عام ٢٠١٥.

٥ - وفي تطور إيجابي، عقدت عدة اجتماعات رسمية خلال عام ٢٠١٢ بين الحكومة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان. وبناء على طلب رئيس الجمعية الوطنية، تشارك المركز المعني بالإنذار بوقوع النزاعات ومنع نشوبها، وهو إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، ورابطة البرلمانيين الأوروبيين للعمل من أجل أفريقيا، في ٢٨ آذار/مارس، في تيسير حلقة عمل بشأن مشروع القانون المتعلق بأحزاب المعارضة. وكان هذا أول اجتماع رسمي لجميع الأحزاب السياسية منذ انتخابات عام ٢٠١٠. وفي الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قامت المنظمة غير الحكومية الدولية بالمبادرات والتغيير بتنظيم حلقة عمل في كو، سويسرا، ضمت ممثلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والأطراف الرئيسية داخل تحالف الديمقراطيين من أجل - إيكيبيري، باستثناء قوات التحرير الوطنية - رواسا. وضم الاجتماع رئيسي بوروندي السابقين سيلفستر نتيبانتونغانيا ودوميسيان ندايزي وممثلين عن الكنيستين الكاثوليكية والأنغليكانية. وتركزت المناقشات على الفضاء السياسي، والحوار، والإفراج عن السجناء السياسيين، وعودة قادة الأحزاب السياسية الموجودين في المنفى، والأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥. ونظمت حلقتا عمل للمتابعة في بوجمبورا ونيانزا - لاك في ٨ آب/أغسطس، وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، شاركت فيهما أطراف سياسية في تحديد التحديات التي تواجه العملية الانتخابية المقبلة وقدمت توصيات بشأن تحسين الأجواء السياسية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اجتمع وزير الداخلية مع الأحزاب السياسية لمناقشة الحالة العامة.

٦ - ونتيجة لاستمرار انعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان، ظل المنتدى الدائم للأحزاب السياسية متوقفا عن العمل خلال عام ٢٠١٢. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدر ١٣ حزبا سياسيا إعلانا يطلب استبدال رئيس المنتدى. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، عين وزير الداخلية بديلا، ووصف التغيير بالفرصة السانحة لتعزيز الديمقراطية في المنتدى. غير أن تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي - إيكيبيري أكد مجددا أنه لن يشارك، معتبرا أن المنتدى أداة بيد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم ما دام محسوبا على وزارة الداخلية. وفي الوقت نفسه، أعلنت قوات التحرير الوطنية - ميبورو في ١٠ أيلول/سبتمبر أنها تقاطع المنتدى أيضا لأنها هُمشت في المشاورات المتعلقة بعضوية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وهددت كذلك بمقاطعة انتخابات عام ٢٠١٥ ما لم تمثل في اللجنة الجديدة.

٧ - وعقد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني مؤتمرين عاديين في ٣١ آذار/مارس و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي، لانتخاب قيادة جديدة. وانتخب باسكال نيابيندا، رئيس المجموعة البرلمانية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في الجمعية الوطنية رئيسا لهذا الحزب، في حين انتخب تشارلز نديتيجي، المتحدث الرسمي المنتهية مدته لاتحاد التقدم الوطني وزعيم المجموعة البرلمانية رئيسا لاتحاد التقدم الوطني. والرجلان كلاهما من إثنية الهوتو، وهي المرة الأولى التي تشهد تولي شخص من الهوتو رئاسة اتحاد التقدم الوطني. غير أن أعضاء جناح ''الإصلاح'' في اتحاد التقدم الوطني، طعنوا في شرعية انتخاب السيد نديتيجي، مستخفين بالمؤتمر باعتباره ''حدثا غير ذي شأن''.

٨ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتهم تقرير لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2011/738) زعماء سياسيين بوروندين موجودين في المنفى، بمن فيهم أغاثون رواسا، وألكسيس سيندوهيجي، وليونار نيانغوما بالمشاركة في نشاطات هدامة، ولا سيما تقديم الدعم والتمويل لتمرد وليد انطلاقا من قاعدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنكر أغاثون رواسا وألكسيس سيندوهيجي الاتهامات في رسالتين وجهتا إلى ممثلي الخاص في بوروندي وإليّ في ٢٥ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، على التوالي. وأعاد تقرير فريق الخبراء المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/843) تأكيد الاتهامات بحق ألكسيس سيندوهيجي وقدم مزاعم تقول إن الجبهة الوطنية من أجل الثورة في بوروندي، المرتبطة به، تحولت إلى جبهة الشعب المورونـدي وتحالفت مع حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الجنوبية. ويذكر التقرير أيضا أن أغاثون رواسا انسحب إلى حد كبيرة من المشاركة المباشرة في أنشطة قوات التحرير الوطنية.

٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على رئيس الحركة من أجل التضامن والسلام، ألكسيس سيندوهيجي، الذي كان موجودا في المنفى منذ عام ٢٠١٠، عند وصوله إلى دار السلام، بناء على طلب تسليم قدمته حكومة بوروندي حسبما أفادت التقارير. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أطلق سراحه لعدم توجيه تهم بحقه، وعاد إلى فرنسا.

١٠ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أصدر أحد كبار المقاتلين السابقين في حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بيانا، باسم هيئة الأركان العامة لقوات التحرير الوطنية حسبما يزعم، أعلن فيه أن قوات التحرير الوطنية قررت استئناف الكفاح المسلح، وذكر أن الأسباب تتمثل في ضعف الحكم واستمرار اضطهاد أفراد قوات التحرير الوطنية. إلا أن المتحدث باسم جناح رواسا في قوات التحرير الوطنية الذي يتخذ من أوروبا مقرا له وقادة آخرين لأحزاب سياسية معارضة أدانوا البيان على الفور. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن المتحدث باسم حركة مسلحة لم تكن معروفة سابقا تعرف باسم جبهة الشعب الموروندي - أباتابازي (أو ''المحررون'') مسؤولية الجبهة عن الهجمات التي شنت في منطقة موروي، مقاطعة سيبيتوك، خلال ليلة ٢١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي ١٠ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية ثم مجلس الشيوخ، مشروع قانون بشأن مركز الأحزاب السياسية المعارضة. والقانون غير عادي من حيث اعترافه بأحزاب المعارضة سواء كانت ممثلة في البرلمان أم لا. غير أن بعض أحزاب المعارضة والمجتمع المدني انتقد القانون بشدة لإنشائه منصب ''زعيم المعارضة''. ونظرا لأحكام القانون والمشهد السياسي، يبدو من المرجح أن هذا الدور سيؤول إلى إيمانويل ميبورو، الذي يرأس جناح قوات التحرير الوطنية الذي لا يعترف به مناصرو أغاثون رواسا. وفي الوقت نفسه، أصدر قانون منفصل ينظم وضع جميع الأحزاب السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ولكن تنفيذه أرجئ مرارا بسبب عدم قدرة العديد من الأحزاب المعنية على تلبية شروطه الصارمة.

١٢ - وفي إطار التشريعات القائمة، يحظر على الأحزاب السياسية التوحد في تحالفات إلا خلال فترات الحملات الانتخابية. وبالتالي، فإن السلطات ترى أن المنبر الرئيسي لأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان، تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي - إيكيبيري، منبر غير قانوني، ويواصل أعضاء مختلف الأحزاب التي تشكل هذا التجمع الشكوى من الصعوبات التي يواجهونها لدى اضطلاعهم بالأنشطة اليومية. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، منع أعضاء في هذه الأحزاب من السفر إلى رومونجي للاحتفال بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لإنشاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، بأمر من

وزير الداخلية حسبما أفادت التقارير. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في غاتومبا (مقاطعة بوجومبورا الريفية)، منعت الشرطة أعضاء في ساهوانيا – الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي وفي أحزاب سياسية أخرى تنتمي إلى تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي – إيكيبيري من حضور أحد الاجتماعات، وذلك باستخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار في الهواء. وأفيد عن جرح امرأتين، إحداهما نائبة سابقة لرئيس بوروندي، هي مارينا بارامبامبا. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، منع أعضاء في حركة التضامن والديمقراطية من بوجمبورا من السفر إلى بوبانزا للاجتماع مع أعضاء آخرين في الحزب.

١٣ – وأدت أيضا الأنشطة التي يقوم بها المتشددون من بين أعضاء رابطة الشباب التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، ''الإمبونيراكور''، إلى إثارة الشواغل. وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي توثيق أعمال القمع والتخويف، فضلا عن أعمال العنف، بل والقتل التي يرتكبها أفراد من هذه المجموعة، حيث طرأت زيادة في هذه الأعمال بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مقاطعات بوبانزا وسيبيتوكي ونغوزي. وأفادت التقارير أن هؤلاء الأعضاء قاموا، بذريعة ضمان الأمن في أحيائهم، بالاعتداء على ضحاياهم، وابتزاز الأموال منهم في بعض الأحيان، ويقال إن بعض هؤلاء الضحايا مات من جراء العنف.

١٤ – وبعد انتهاء الولاية الحالية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسومين في ١٢ آذار/مارس. ونص المرسوم الأول على تمديد ولايات المفوضين الحاليين لمدة ستة أشهر، في حين نقح الثاني مدة ولاية المفوضين من ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى خمس سنوات غير قابلة للتجديد. وفي أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس نكورونزيزا إلى عقد جلسة استثنائية للبرلمان للنظر في الترشيحات الجديدة لعضوية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولكن الدورة انتهت من دون التوصل إلى اتفاق؛ وخرج أعضاء اتحاد التقدم الوطني من الجلسة احتجاجا على النية بالإبقاء على رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورئيس التربية الوطنية والاتصال المنتهية ولايتهما. وقام الرئيس نكورونزيزا في وقت لاحق بتمديد ولاية المفوضين لمدة ثلاثة أشهر. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على المرشحين الذين اقترحهم الرئيس نكورونزيزا كأعضاء في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة، حيث أعيد تعيين رئيس اللجنة ورئيس التربية الوطنية والاتصال المنتهية ولايتهما. أما المفوضون الثلاثة الآخرون فهم جدد. ووافقت أغلبية كبيرة من أعضاء البرلمان على التعيينات، وهو ما عكس وجود توافق آراء بين الحزبين الرئيسيين في الحكومة، وهما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني. واشتكى رئيس تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي – إيكيبيري

وساهوانيا – الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي، من عدم استشارة منبره وأنذر بعدم مشاركة حزبه في انتخابات عام ٢٠١٥. غير أن المتحدث باسم تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي – إيكيبيري، ورغم إدانته للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة، أعلن أن المنبر سيخوض الانتخابات. وأصدر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بيانا في ٧ كانون الأول/ديسمبر أحاط علما فيه بتسمية المفوضين الجدد وحث اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على العمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة السياسية للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٥، بروح من الحوار المستمر والبحث عن توافق الآراء.

١٥ – وبصفة أعم، يواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بذل المساعي الحميدة لجمع الجهات الفاعلة الرئيسية، ودعم تطبيع العلاقات السياسية، ومساعدة أصحاب المصلحة في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما نحو انتخابات عام ٢٠١٥. وبناء على التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٢، بدأ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقة عمل في مطلع عام ٢٠١٣ لاستخلاص الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠١٠ وإعداد الأرضية لانتخابات عام ٢٠١٥، بالتعاون مع الشركاء.

باء – الأمن والاستقرار

١٦ – ظلت الحالة الأمنية عموما مستقرة خلال عام ٢٠١٢. ومع ذلك، ظل الإجرام سائدا، وهو ما يمكن عزوه بشكل عام لتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ أمد بعيد وعلى نطاق واسع، وإلى المنازعات على الأراضي واستمرار سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وزادت إلى حد ما وتيرة الغارات التي تشنها الجماعات المسلحة عبر الحدود، لا سيما في الشمال الغربي، وبخاصة في سيبيتوكي وبوبانزا، وتم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن البوروندية (قوات الدفاع الوطنية/الشرطة الوطنية البوروندية). وأُبلغ أيضا عن وقوع هجمات في الجنوب بالقرب من نيانزا – لاك. وقامت الأمم المتحدة بتوثيق حوالي ٤٠ اشتباكا بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية في عام ٢٠١٢. ورغم انخفاض حدة هذه الاشتباكات، فإنها أظهرت أن بعض الأطراف ما زالت تلجأ إلى العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية أو غيرها من الأهداف.

١٧ – وتواصل طيلة عام ٢٠١٢ تقليص حجم قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية، استرشاداً بالأهداف التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واتسم التقدم المحرز بانخفاض وتيرته بسبب تعويل الحكومة على ظاهرة التناقص الطبيعي، غير أن الأهداف توشك حاليا أن تتحقق.

١٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعمه لعملية إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن والدفاع، وذلك بالتعاون مع البرامج التي ينفذها الشركاء الثنائيون إلى جانب الحكومة وبدعم من تلك البرامج. وبالشراكة مع النظراء الوطنيين، تم تدريب ٧٤ ضابطا ليصبحوا مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في حين تم تدريب ١٠٠ ضابط إضافي خلال عملية تقييم على سبيل المتابعة، أجريت في خمس مناطق عسكرية. ونظمت ثلاث دورات تدريبية متخصصة في مجال أعمال الشرطة العسكرية وقضاء الشرطة وإدارة مخازن الأسلحة لفائدة ٣٣ من ضباط الشرطة العسكرية و ٤٤ من ضباط الشرطة القضائية و ١٩ من مديري مخازن الأسلحة في قوات الشرطة، على التوالي، وتجرى حاليا أنشطة الدعوة لتدريب القضاة العسكريين. وواصل المكتب أيضا الدعوة إلى استحداث برنامج للتدريب الأساسي ملائم لجميع الرتب في الشرطة. وواصل المكتب، إلى جانب شركاء آخرين، دعمه لوضع الخطة الاستراتيجية لفائدة وزارة الأمن العام واستعراض الدفاع لفائدة وزارة الدفاع، وذلك من خلال تقديم المشورة التقنية وتمويل ورشة عمل حول تبادل المعلومات وتوعية البرلمان.

١٩ - وأيد المكتب أيضا بذل مزيد من الجهود لتعزيز إدارة قطاع الأمن من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات وتبادل المعلومات لفائدة أعضاء لجنتي الدفاع والأمن في البرلمان. وقُدم الدعم التقني إلى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن القومي، ولصياغة وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأولى في بوروندي. وواصل المكتب أيضا أنشطة الدعوة لاعتماد قانون أساسي ذي إطار قانوني ملائم دستوريا للشرطة. وأقيمت شبكات من منظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها في الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن والعدالة.

٢٠ - ويخطط حاليا كل من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشن حملة وطنية ثانية لنزع السلاح بشكل طوعي. وفي غضون ذلك، يتواصل جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة التي تسلم طوعا أو تصادرها الشرطة. وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢ على سبيل المثال، دمرت اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ٩٣٨ قنبلة يدوية، و ٢٣ قذيفة و ٦٤ صاروخا و ٨٤٠ ٨٥ خرطوشة في عمليات مولها المكتب، الذي واصل أيضا رصد وتمويل عملية وسم وتسجيل أسلحة قوات الأمن والدفاع. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كانت نسبة أكثر من ٦٠ في المائة من أسلحة الشرطة قد وُسمت وسُجلت، بينما سُجلت جميع الأسلحة العسكرية.

جيم – العدالة الانتقالية

٢١ – طيلة عام ٢٠١٢، واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان حوارهما مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن ضرورة مواءمة مشروع قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مع المعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع وأفضل الممارسات، ومع التوقعات الوطنية. ووُضع تعديل لمشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، اعتمده مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأحيل على البرلمان من أجل تنقيحه واعتماده في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأدلت الأمم المتحدة بتعليقات على مشروع القانون عن طريق رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر تناولت جملة أمور منها مسألة شمولية وتمثيل المفوضين، والعلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المقترحة والمحكمة الخاصة التي يحتمل إنشاؤها، ومسألة حماية الضحايا والشهود، وإدراج حكم ينص صراحة على عدم منح العفو لفئات معينة من الجرائم الخطيرة.

٢٢ – وفي آذار/مارس، أطلقت الحكومة ”حملة توعية“ على الصعيد الوطني اجتمع خلالها وزراء وأمناء دائمون مع مسؤولين محليين وأشخاص من مختلف القطاعات الاجتماعية والمهنية لتوضيح مضمون مشروع القانون لعام ٢٠١١. ولم يُنشر أي تقرير رسمي يوثق نتائج هذه الحملة التي انتهت في نيسان/أبريل، بل قيل إنها أفضت إلى توصيات تختلف عن التوصيات الصادرة عن المشاورات الوطنية التي أجريت بالتعاون مع الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لا سيما فيما يتعلق بتشكيلة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والعنصر القضائي وعملية العدالة الانتقالية.

٢٣ – وفي إطار التحضير لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، شن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حملة للتوعية على الصعيد الوطني وساعد على إقامة شبكة من الخبراء المحليين في مجال العدالة الانتقالية، تتعاون عن كثب مع شريك محلي، ألا وهو المنتدى الوطني للشبكات المجتمعية المعنية بالعدالة الانتقالية. وفي يومي٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس، قام المكتب أيضا، بالتعاون مع وزارتي العدل والأمن العام، وبدعم من الشركاء الدوليين، بتنظيم أول حلقة عمل في سلسلة من حلقات عمل الخبراء المعنية بحماية الشهود والضحايا. وستكون التوصيات النهائية المعتمدة بمثابة خريطة طريق للعملية الأوسع نطاقا، حيث تتمثل الخطوات التالية في إجراء دراسة للإطار القانوني اللازم، تليها صياغة مشروع قانون بشأن حماية الشهود والضحايا. وطيلة عام ٢٠١٢، لم يُحرز أي تقدم فيما يخص إنشاء المحكمة الخاصة.

دال – الحوكمة وبناء المؤسسات

٢٤ – اعتمدت الحكومة البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبدأت مناقشات بهدف اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز إدارة المالية العامة. وبدأت أيضا الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد تُظهر أولى نتائجها الملموسة. وفي هذا الإطار، تلقى الفريق الخاص لمكافحة الفساد ١٥٦ شكوى في عام ٢٠١٢، أحيلت إلى النيابة العامة لدى محكمة مكافحة الفساد لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وتلقت محكمة مكافحة الفساد كذلك ٢٨٥ شكوى في عام ٢٠١٢، وأصدرت حكمها بشأن ٢١٨ قضية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتوحي التقارير الواردة من الفريق الخاص لمكافحة الفساد بتزايد عدد الناس حاليا الذين يبلغون بشكل اعتيادي عن أعمال الفساد، وتوجه محكمة مكافحة الفساد حاليا اتهامات لعدد من المسؤولين الحكوميين، من بينهم رجال شرطة ورجال أعمال. ومثل عام ٢٠١٢ أيضا العام الثاني على التوالي الذي شهد تحسنا كبيرا بحسب معيار ”سهولة ممارسة الأعمال التجارية“ المعتمد لدى البنك الدولي، حيث انتقلت بوروندي من المرتبة ١٦٩ إلى المرتبة ١٥٩، وبذلك تعتبر من البلدان التي شهدت ”أفضل معدل للتحسن“ على الصعيد العالمي. إلا أن تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ يُدرج بوروندي في المرتبة التاسعة ابتداء من آخر القائمة لدى إجراء مقارنة عالمية لتصورات الفساد. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعربت الحكومة عن خيبة أملها من هذا الترتيب، وسلطت الضوء على مختلف المبادرات المتخذة في مجال مكافحة الفساد. وأكدت الحكومة التزامها القوي بمكافحة الفساد.

٢٥ – وفي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أرجأ مجلس الوزراء لمدة ستة أشهر قرارا بشأن خصخصة ميناء بوجومبورا، لإتاحة الوقت الكافي لشركة مستقلة لمراجعة الحسابات لتقدير القيمة الحقيقية للأصول. غير أنه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ألغى المجلس هذا القرار، واتخذ عوضا عن ذلك قرارا بمنح الامتياز، وهو ما استدعى نقد هيئات مكافحة الفساد.

٢٦ – وظلت هيئة الإيرادات في بوروندي تشكل مثالا إيجابيا يبين كيف يمكن للإرادة السياسية إلى جانب الخبرة التقنية أن تؤديا إلى زيادة كفاءة المؤسسات الحكومية ومساءلتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كانت هيئة الإيرادات في بوروندي قد جمعت خلال السنة إيرادات قدرها ٤٨٦,٤٧ بليون فرنك بوروندي (أي حوالي ٣,٢١ ملايين دولار)، مقابل حوالي ٤٣٣,٨٩ بليون فرنك بوروندي (أي حوالي ٢,٨٦ مليون دولار) الذي جُمع خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢,١٢ في المائة.

٢٧ - وواصل مكتب أمين المظالم أيضا القيام بدور متزايد الأهمية، حيث تلقى، في جملة أمور، ١٤٧ شكوى تتعلق بالمنازعات على الأراضي وإساءة استعمال السلطة من قبل الإدارة وتنفيذ الأحكام والاختلاسات الاقتصادية، وقام بتجهيز ٨١ من هذه الشكاوى. وعرض المكتب أيضا خطته الاستراتيجية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر وشرع في فتح عدد من المكاتب الإقليمية المقررة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٨ - كما ظلت الجهود المبذولة تؤدي إلى زيادة الكفاءة والمساءلة، بوسائل منها كفالة قيام الترشيح للمناصب على أساس الكفاءة وليس على الانتماء السياسي فقط. وقد يساعد تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة الذي اعتمد حديثا على تعزيز الجهود الرامية إلى تطبيق القانون ذي الصلة بالموضوع (القانون رقم ٠٩/١ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥) بشأن التمييز بين التعيينات السياسية والتعيينات التقنية.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، تمشيا مع ولايته، تأييده لتعزيز مؤسسات الرقابة، ولا سيما البرلمان وديوان المحاسبة ومكتب أمين المظالم وفريق مكافحة الفساد. وبذلك قدم المكتب الدعم لإحدى حلقات العمل وللأنشطة ذات الصلة التي نظمها فريق مكافحة الفساد في ماكامبا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة ٦٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني ومن موظفي الخدمة المدنية في مقاطعتي ماكامبا وبوروري، فضلا عن ضباط الشرطة والضباط العسكريين، بغرض التوعية بقانون مكافحة الفساد الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظم المكتب حلقة عمل لبناء القدرات بشأن ''الوساطة والتفاوض وحل النزاعات'' لفائدة ٣٠ موظفا من موظفي مكتب أمين المظالم. كما قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، ونظما حلقة عمل تحت رعاية وزارة الحوكمة الرشيدة بشأن تنقيح الإطار القانوني لمكافحة الفساد، حضرها ٩٠ مشاركا، من بينهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

٣٠ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ساهم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في وضع الخطة الاستراتيجية للبرلمان (٢٠١٢-٢٠١٥) وخطة عمل البرلمان ذات الأولوية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي أُقرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

هاء - سيادة القانون

٣١ - خلال عام ٢٠١٢، سُجِّل بعض التقدم في تحسين أوضاع السجون من خلال خفض عدد السجناء. وانخفض عدد المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة بشكل مطرد بسبب توجيهات من النائب العام ورئيس المحكمة العليا. وبعد تنفيذ عفو رئاسي وإفراج مشروط،

انخفض مجموع السجناء بنسبة ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. إلا أن هذا الإجراء المخصص لم يعالج الأسباب الكامنة وراء الاكتظاظ، مثل الإفراط في اللجوء إلى الاحتجاز وكذلك انخفاض جودة أداء المحكمة. ولمعالجة هذه القضايا، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لسياسة جنائية وطنية، تشمل مبادئ توجيهية لأعضاء النيابة العامة، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان والشركاء الثنائيين.

٣٢ - ولا يزال النظام القضائي يواجه تحديات كبيرة، كما يتضح من انعدام المتابعة القضائية في معظم القضايا الأخيرة المتعلقة بانتهاكات خطيرة مزعومة لحقوق الإنسان. وقد أثارت بعض الإجراءات في القضايا الحساسة سياسيا أيضا تساؤلات حول استقلال النظام القضائي. ففي ذلك النوع من القضايا، مثل مذبحة غاتومبا التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أو اغتيال إيرنيست مانيرومفا (نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية، وهي منظمة غير حكومية لمحاربة الفساد)، على سبيل المثال، أدان القضاء المتهمين دون استدعاء ضباط شرطة ذوي رتب رفيعة أفاد المتهمون أو لجان التحقيق بتورطهم، لسماع أقوالهم كشهود. وعلاوة على ذلك، لم تمتثل عملية توظيف القضاة بصورة تامة للقانون، الذي يشترط تنظيم امتحان قبول تنافسي بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء. وظلت عمليتا تعيين وترقية القضاة تحت سيطرة السلطة التنفيذية. وذكرت الحكومة أن قيود الميزانية هي التي أعاقت إنشاء نظام شفاف تماما لتوظيف القضاة، وأصرت على أن التعيينات القضائية الأخيرة استوفت رغم ذلك المعايير التقنية اللازمة. ويبدي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان والشركاء الآخرون استعدادهم لتقديم الدعم عند الاقتضاء لوزارة العدل في تنظيم عملية التوظيف بما لا يخالف القانون.

٣٣ - وقد روعي في الدعم الشامل المقدم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان لقطاع العدالة أن تكون الأولوية لتعزيز استقلال القضاء ومساءلة القضاة. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم لوضع خطة استراتيجية لتوفير تدريب أولي للقضاة، بالتعاون مع مركز التدريب القضائي والشركاء الثنائيين، وشرع في وضع برنامج للتعلم المستمر. وقدم المكتب الدعم أيضا لهيئات الرقابة القضائية للمساعدة في ترشيد أثر عمليات التفتيش القضائي وتعزيزه. وأجرى المكتب/مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة عن وضع خطة استراتيجية للمجلس الأعلى للقضاة، تهدف إلى تعزيز قدرته على العمل كضامن لاستقلال القضاء وتأديب القضاة. وعلى مدار العام، واصل مركز التدريب المهني للعدالة، بدعم من المكتب، تقديم التدريب أثناء العمل للقضاة المعينين حديثا، حيث درّب ٥٢ قاضيا في مجال الأخلاقيات القضائية و ٧٦ قاضيا في مجال إدارة المحاكم. وحتى يتسنى تيسير إجراء مناقشة شاملة ومفتوحة وشفافة بشأن تنفيذ

إصلاحات إضافية في قطاع العدالة، عمل المكتب والبرنامج الإنمائي والشركاء الآخرون مع وزارة العدل على مدار عام ٢٠١٢ في التحضير لمؤتمر عن العدالة للأطراف المعنية الوطنية.

واو – حقوق الإنسان

٣٤ – انخفض في عام ٢٠١٢ انخفاضا كبيرا عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفا أو بإجراءات موجزة و/أو القتل بدوافع سياسية التي وثقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان، وإن ظل مرتفعا على نحو غير مقبول. ففي عام ٢٠١٢، وصل عدد الحالات المبلغ عنها ٣٠ حالة، مقارنة بـ ٦١ حالة أُبلغ عنها في عام ٢٠١١. وأربع من هذه الحالات وقع فيها ضحايا كان لديهم ارتباط سياسي معروف، فيما مثّل أيضا انخفاضا كبيرا عن العام السابق. وقام المكتب في عام ٢٠١٢ بتوثيق ١٦ حالة تعذيب، فيما مثّل تحسنا عن العدد الموثق في ٢٠١١ والبالغ ٣٦ حالة. واستمرارا للاتجاه الذي شهده العام الماضي، ارتُكبت معظم حالات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب على أيدي أفراد شرطة بوروندي الوطنية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلعت الحكومة المكتب/المفوضية وعددا مختارا من الشركاء الدوليين على تفاصيل سرية تتعلق بمحاولاتها تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة. ولكن لم يقدم إلى العدالة إلا الجناة في ١٠ حالات فقط من الحالات الـ ٦١ المتعلقة بجرائم القتل خارج نطاق القضاء المرتكبة في عام ٢٠١١.

٣٥ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أنشأ النائب العام للجمهورية لجنة تحقيق تتألف من ستة أعضاء للتحقيق في حالات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب المزعومة في تقارير المنظمات غير الحكومية، مشددا على أنه ستكون هناك عواقب قضائية لتلك المنظمات إذا لم تؤكد التحقيقات القضائية صحة ادعاءاتها. وخلص تقرير اللجنة، الذي نشر في ٢٣ آب/أغسطس، إلى أنه استنادا إلى تعريف ''القتل المستهدف'' الذي استخدمته، لم تحدث في بوروندي أي حالات إعدام خارج نطاق القضاء. إلا أنه ألقي القبض على خمسة من ضباط الشرطة ومسؤول بالإدارة المحلية عقب نشر التقرير على أساس ادعاءات بالتعذيب والاغتيال. وفي مؤتمر صحفي، انتقد النائب العام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاتهام الحكومة زورا بتدبير اغتيالات سياسية. وردّ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان على ذلك، في رسالة في ١١ أيلول/سبتمبر وجهت إلى النائب العام ووزير العدل في بيان متواز، أوضح فيها تعريف الإعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفا أو بإجراءات موجزة الذي تستخدمه الأمم المتحدة، استنادا إلى ولايات المقرر الخاص للأمم المتحدة ذي الصلة. وأوضحت الرسالة أن الدولة تظل مسؤولة عن أفعال عملائها أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية، حتى وإن لم تُصدر أمرا معينا بخصوص الإجراءات المعنية. وظل ذلك موضوع جدال مستمر

مع المسؤولين على مدار العام، بما في ذلك فيما يتعلق بإصدار تقارير عامة منتظمة عن حقوق الإنسان في بوروندي، وخلال الاجتماعات نصف الشهرية التي يعقدها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان مع ممثلي جهازي الأمن والمخابرات والوزارات المسؤولة عن حقوق الإنسان والشؤون الخارجية والسلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٦ - وتساهم اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان منذ إنشائها في حزيران/يونيه ٢٠١١، في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في بوروندي، وقد قام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية حقوق الإنسان بتوفير دعم منسق لخطتها الاستراتيجية التي تغطي ثلاث سنوات. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت اللجنة تقريرها الأول عن أنشطتها إلى الجمعية الوطنية. وفيما يتعلق بالتزامات بوروندي الدولية في مجال حقوق الإنسان، أجرت اللجنة دراسة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في دورة عام ٢٠٠٨ وأرسلت مساهمتها الخاصة بها إلى مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٢. وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات للتوعية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، شارك فيها ٩٣٤ شخصا. وواصلت اللجنة أيضا رصد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، وقامت، عملا بولايتها، بإجراء التحقيقات. وشهد عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة في عدد الحالات التي سجلتها اللجنة (٤٨٠ حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٢ مقارنة بـ ١٠٧ حالات في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، والحالات التي أجريت فيها تحقيقات (٤٥٠ حالة مقارنة بـ ٥٠ حالة)، والحالات التي أغلقت ملفاتها (١١٧ حالة مقارنة بـ ٢٠ حالة).

٣٧ - واضطلعت منظمات المجتمع المدني بأنشطة للتوعية بقضايا بدءا بحقوق الإنسان ومرورا بالفساد وانتهاءً بارتفاع أسعار الغذاء، ولكنها استمرت تخضع للضغوط، وأحيانا للتهديدات، لقيامها بتلك الأنشطة. فقد استدعى القضاء نُشطاء بارزين، بمن فيهم غابرييل روفيري، رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية، وبيير - كلافيه مبونيمبا، رئيس رابطة حماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين، وهي منظمة لحقوق الإنسان، في مناسبات عديدة في عام ٢٠١٢. وبعث وزير الداخلية برسالتين في ٤ و ٩ نيسان/أبريل إلى منظمتين رئيسيتين من منظمات المجتمع المدني هدد فيهما بإلغاء ترخيصيهما إذا استمرا في المشاركة في أنشطة يُزعم أنها ''تتنافى ومركزيهما كمنظمتين من منظمات المجتمع المدني''. إلا أن مناقشات أجريت بعد ذلك بين السلطات والمجتمع المدني والنقابات لبحث مسألة ارتفاع تكلفة المعيشة في بوروندي واعتمدت الحكومة في وقت لاحق بعض التدابير العلاجية، وهو اتجاه إيجابي لتعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لنزع فتيل توترات

محتملة. وقامت وزارة الداخلية، بمساعدة من الأمم المتحدة، بتشكيل لجنة تقنية لوضع إطار أكثر ديمومة للحوار بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٣٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون جديدا بشأن وسائط الإعلام. ويتضمن القانون أحكاما جديرة بالترحيب، منها إلغاء أحكام بالسجن في بعض المخالفات الصحفية، وإلغاء حكم سابق يقصر إدارة الوسائط الإعلامية على المواطنين البوروندیين. إلا أن مشروع القانون هذا قد انتُقد في بعض الأوساط لتضمنه أحكاما يمكن بموجبها إرغام الصحفيين على الكشف عن مصادرهم، وقيودا عامة بصورة مفرطة على حرية التعبير، وعقوبات شديدة على مجموعة كبيرة من المخالفات الصحفية الأخرى. وتنظر الجمعية الوطنية حاليا في مشروع القانون هذا، وتقوم في إطار ذلك بالتشاور مع صحفيين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة. في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في تعليقات قدمها إلى الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، إلى أن مشروع القانون، لو اعتمد بشكله الحالي، سيكون مناقضا لالتزامات بوروندي في مجال حقوق الإنسان.

التكامل الإقليمي

٣٩ - بوجه عام، شهد عام ٢٠١٢ استمرار جهود بوروندي لتعميق تكاملها الإقليمي. وحتى تنجح هذه الجهود، سيكون من الضروري تحديد رؤية واضحة للدور الذي يمكن وينبغي أن يضطلع به البلد في المنطقة وتحديد الأولويات من حيث الهياكل والمجالات المختارة لتحقيق التكامل. وقد استُكملت في آذار/مارس دراسة عن أفضل السبل التي شاركت بها بوروندي في أطر مختلفة للتكامل الإقليمي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأت وزارة التكامل الإقليمي في وضع استراتيجية وطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتدل مشاركة بوروندي النشطة في هذه المبادرات والتشكيلات الإقليمية التزام البلد بالهيكلة الإقليمية، استنادا إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

٤٠ - وقامت بوروندي في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو باستضافة اجتماع رفيع المستوى للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ضم الدول الأعضاء الإحدى عشرة لمناقشة الحالة الأمنية والتحديات التي تواجه السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأعلنت الدول الأعضاء في جملة أمور التزامها بالتعاون في بذل مزيد من الجهود لاستئصال القوى السلبية من المنطقة.

٤١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قامت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بافتتاح مركز تجميع المعلومات الذي يهدف إلى جمع وتحليل معلومات من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استئصال الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحضور رؤساء الأجهزة الأمنية لجميع الدول الأعضاء الإحدى عشرة.

٤٢ - وفي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، عقد الاجتماع الخامس والعشرون لمجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا في بوجمبورا لمناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي وعملية التنمية لجماعة شرق أفريقيا. وركز الاجتماع أساسا على التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول السوق المشتركة والمفاوضات بشأن الاتحاد النقدي، وكذلك الطلبات المقدمة من جنوب السودان والصومال للانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا. وقد شاركت بوروندي أيضا بنشاط في عدة مؤتمرات قمة لرؤساء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى خُصِصت لمناقشة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكررت تأكيدها في عدة مناسبات على التزامها باستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

زاي - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤٣ - في تطور مشجع، تم وضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية بوروندي الجديدة للحد من الفقر واعتمادها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في اجتماع للمحفل السياسي (Forum Politique) ترأسه النائب الثاني للرئيس. ونظمت حكومة بوروندي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر شركاء التنمية في جنيف لحشد الدعم لورقة الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر. وشارك في المؤتمر أكثر من ١٢٠ وفدا تمثل الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأثنى المتكلمون على بوروندي للإصلاحات التي قامت بها وشجعوا الحكومة على مواصلة جهودها، بما في ذلك في مجال الحوكمة، من أجل تعزيز الحوار السياسي، وتحسين حالة حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد. وبوجه عام، كانت المناقشات بناءة، وأعرب المجتمع المدني الذي كان ممَثَّلا بشكل جيد، عن دعمه الصريح للجهود التي تبذلها الحكومة لجمع الأموال. ووفقا للأرقام الصادرة عن حكومة بوروندي، تعهد الشركاء خلال المؤتمر بتقديم أكثر من ٢,٦ بليون دولار. ويواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم للحكومة في ما يتعلق بتنسيق المعونة، ويقيم اتصالات وثيقة مع شركاء بوروندي الدوليين، الممثلين في بوجومبورا، وذلك من أجل ضمان المتابعة المنسقة للالتزامات المعلنة في مؤتمر جنيف.

٤٤ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجهات المعنية الوطنية والدولية إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية، وستدعم منظومة الأمم المتحدة من خلاله جهود التنمية التي تبذلها بوروندي مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ ورقة استراتيجية بوروندي الجديدة للحد من الفقر.

٤٥ - وأدى إغلاق مخيم متابيلا في جمهورية تترانيا المتحدة إلى إعادة ٠٠٠ ٣٥ شخص من اللاجئين البوروندیين السابقين إلى أوطانهم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وذلك وفقا للاتفاق الثلاثي الموقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين حكومتي بوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال عملية العودة، تجلى التعاون النموذجي بين حكومة بوروندي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء الطرفين، وجرت العودة بشكل منظم. ولكن إعادة إدماج العائدين بشكل كامل في مجتمعاتهم الأصلية ستكون عملية أطول مدى، وتتطلب مراقبة عن كثب. وقد تنشأ صعوبات بسبب المنازعات على الأراضي أو الانتماء السياسي، وضعف احتمالات إدرار الدخل، وبسبب أن غالبية العائدين ولدوا في جمهورية تترانيا المتحدة و لم يعيشوا قط في بوروندي. وظل عدد المشردين داخليا مستقرا في عام ٢٠١٢، حيث قارَب عددهم ٠٠٠ ٨٠ شخص. وبدأت الحكومة الأعمال التحضيرية لخطة عمل للمشردين داخليا بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بهدف تعزيز قدرة الحكومة على تحسين حالة هؤلاء المشردين، وتسريع البحث عن حلول دائمة.

٤٦ - واصلت لجنة الأراضي والأصول الأخرى، وهي الهيئة المكلفة بالتعامل مع قضايا رد الملكية في ما يتصل بالنزاعات على الأراضي، القيام بعملها خلال عام ٢٠١٢. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، سجلت اللجنة ٨٦٤ ١ نزاعا وتعاملت مع ٩٢٧ نزاعا. وتركز اللجنة على المهمة الصعبة المتمثلة في الوساطة بين المقيمين والعائدين الذين يسعون لاستعادة أراضيهم والتوصل إلى تسويات غير ملزمة بينهم. ونظرا لحساسية الموضوع، فقد ثار الكثير من الجدل لدى مناقشة عمل اللجنة عام ٢٠١٢، حيث اتخذت الفئات المعنية المختلفة مواقفَ متباينة تجاه النهج التي سيلزم اتباعها من أجل التوصل إلى تسويات دائمة من دون زيادة حدة التوتر.

٤٧ - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي خطيرا في بوروندي، حيث تعاني نسبة تصل إلى ٥٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن وفقا للدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية لعام ٢٠١٠. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، ازدادت أسعار المنتجات الأساسية وبعض المواد الغذائية بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة، الأمر الذي أدى إلى سخط شعبي ويوم من المظاهرات في ٢٧ آذار/مارس. ويزيد من حدة انعدام

الأمن الغذائي في البلد ازدياد ندرة الأراضي بتأثير ارتفاع معدل المواليد وعودة اللاجئين العائدين واقتران ذلك بتدهور الأراضي.

٤٨ - واستمرارا للاتجاهات الماضية ظلت بطالة الشباب على مستوى مرتفع خلال عام ٢٠١٢. ومن المقرر أن يبدأ في وقت مبكر من عام ٢٠١٣ تنفيذ برامج خلق فرص عمل للشباب، وتمثل هذه البرامج جزءا أساسيا من رؤية الحكومة لعام ٢٠٢٥. لأنه إذا لم يحصل الشباب في بوروندي على فرص عمل ودخل، سيظلون عرضة للتجنيد مجددا في ميليشيات الشباب، ويشكل هذا خطرا واضحا على السلام والاستقرار.

ثالثا - المسائل الشاملة

ألف - الشؤون الجنسانية

٤٩ - من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتُمدَت خطة خمسية للعمل الوطني (٢٠١٢-٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتقرر في إطار اليوم الوطني المفتوح، الذي نظم في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن تشكل مشاركة المرأة في منع العنف الجنسي والجنساني والحماية منهما، وفي الحوكمة والانتعاش الاقتصادي، إحدى الأولويات القائمة. وجرى تحديد الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه الأولويات على النحو التالي: (أ) عدم الوصول إلى الأراضي بسبب قانون الإرث الوطني الذي يحرم المرأة من الميراث؛ (ب) العنف ضد المرأة وإفلات مرتكبيه من العقاب؛ (ج) انخفاض تمثيل النساء في قوات الأمن وفي الحكومة المحلية. ولكن بوروندي لا تزال تفخر بمستوى عال لتمثيل الإناث في السلطات التنفيذية والتشريعية والإدارية على الصعيد الوطني (انظر المرفق).

٥٠ - وقُدِّمت المساعدة النفسية والطبية والقضائية والاجتماعية إلى ٤٥٠ من ضحايا العنف الجنسي والجنساني عن طريق مركز هومورا الذي تدعمه الأمم المتحدة في غيتيغا، لتقديم الرعاية الشاملة للناجين من العنف الجنساني. والتقت وزارات العدل والمساواة بين الجنسين من ١١ دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه في كينشاسا من أجل الاتفاق على آليات مشتركة لتنفيذ إعلان كمبالا لعام ٢٠١١ المتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف الجنسي والجنساني. ودعما لحملة الأمين العام للتوعية وحملة اتحدوا لإنهاء العنف الجنسي، انضم أكثر من ٣ ٠٠٠ من البوروندين إلى المبادرة الأفريقية ''تسلق كيليمنجارو'' بتسلقهم لأعلى جبل في بوروندي.

باء – حماية الطفل

٥١ – في أعقاب الحصر الذي أجري في عام ٢٠١١ لنظام حماية الطفل في بوروندي، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم للحكومة في تعزيز الإطار القانوني والسياساتي لحماية الطفل عن طريق صياغة مدونة حماية الطفل ووضع السياسة الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وستساهم هاتان الوثيقتان الرئيسيتان إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع ومعايير الحد الأدنى في ما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في مؤسسات أو المحرومين من الرعاية الأسرية، في إعمال حقوق الطفل في المجالات ذات الأولوية. وتعمل الأمم المتحدة على تشجيع اعتمادهما، وذلك على سبيل الأولوية.

٥٢ – واتخذت حكومة بوروندي قرار إنشاء محفل الأطفال بالمرسوم الرئاسي رقم ١٠٧/١٠٠ الصادر بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويمكن لهذا المحفل أن يعزز مشاركة الأطفال بطرح أفكارهم وآرائهم حول جميع القضايا المتعلقة بحمايتهم ورفاههم، وذلك وفقا لأحكام المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

٥٣ – وتواصل وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية دعم حماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي، وذلك بإنشاء لجان لحماية الطفل. وهناك حاليا أكثر من ٧٥٠ لجنة عاملة توفر الرعاية لما يزيد على ٠٠٠ ٨ من الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء، وذلك بدعم من اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية. وبالتعاون مع وزارة العدل، تم تدريب أكثر من ٥٠٠ من المختصين التابعين لنظام العدالة (بما في ذلك القضاة والمحامون وقوات الشرطة والمرشدون الاجتماعيون) في مجال حماية الطفل وحقوق الأطفال الأطراف في قضايا قانونية كجناة أو شهود أو ضحايا.

جيم – الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٥٤ – واصل رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، السفير بول سيغر من سويسرا، عمله مع حكومة بوروندي والجهات المعنية الوطنية والدولية في نيويورك وبوروندي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، عرض النائب الثاني لرئيس بوروندي ورقة استراتيجية بوروندي الجديدة للحد من الفقر على تشكيلة بوروندي في اللجنة في نيويورك ودعا إلى توفير دعم دولي. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، قام رئيس التشكيلة بزيارة لبوروندي لبحث سبل مواصلة دعم البلد في مجال توطيد السلام، وبخاصة تعبئة الموارد لورقة الاستراتيجية الجديدة، واستعراض عمل لجنة بناء السلام مع بوروندي.

٥٥ - وأجري هذا الاستعراض لاحقا على أساس الوثيقة الختامية السابقة، ووضعت صيغته النهائية في بوجومبورا في إطار المحفل السياسي الذي عقد بتاريخ ٨ حزيران/يونيه، حيث هنأ السفراء بوروندي على مواصلتها إحراز تقدم في مجال توطيد السلام، ولكنهم أثاروا أيضا عددا من الشواغل، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وأهمية إيجاد فضاء للحوار مع أحزاب المعارضة. وفي ١٨ تموز/يوليه، اعتمد أعضاء لجنة بناء السلام الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الاستعراض.

٥٦ - وواصل رئيس التشكيلة العمل مع ممثلي الخاص ونائبه لتقديم المشورة والدعم إلى مؤتمر الشركاء المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. وخلال زيارة قام بها ممثلي الخاص إلى نيويورك، عُقِد اجتماع متابعة لتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء انعقاد هذا الاجتماع ألقى النائب الثاني للرئيس خطابا في بوجومبورا. وبعد ذلك أصدر الشركاء الرئيسيون، بما في ذلك البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلانا مشتركا أكدوا فيه على التزامهم بالمساعدة في تنفيذ ورقة استراتيجية بوروندي الجديدة للحد من الفقر.

٥٧ - وقام الأمين العام المساعد لبناء السلام بزيارة لبوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ولتقييم أثر ١٨ مشروعا تموَّل عن طريق القسط الأول الذي تبلغ قيمته ٣٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام، اجتمع الأمين العام المساعد مع المستفيدين وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وفي مقاطعة بوبانزا. ولوحظ إحراز تقدم كبير في الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى سنوات، ويشمل ذلك المكاسب التي تحققت بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الجديدة المعنية بمكافحة الفساد. وقد أدى تجديد الثكنات العسكرية إلى تحسين أحوال الجيش، وإلى النهوض بمستوى الالتزام بالقانون وتحسين العلاقات بين القوات المسلحة والسكان. وعلى مستوى المقاطعات يتعايش المقاتلون السابقون واللاجئون والمشردون داخليا بشكل سلمي، ويستفيدون من مشاريع لكسب الرزق في الزراعة وصيد السمك وتربية الحيوان. وأعربت عدة جمعيات نسائية عن ارتياحها لأن القروض الائتمانية الصغرى ساعدت بشكل كبير على تلبية الاحتياجات الفورية وتحسين مستوى معيشة النساء بشكل عام.

٥٨ - وأخيرا، تعمل البرمجة الجارية لإعادة الإدماج التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، ويمولها صندوق بناء السلام، على استهداف الفئات السكانية المهمَّشة والمتضررة بالحرب في ثلاث مقاطعات (بوبانزا وسيبيتوكي وريف بوجومبورا)، مع الاهتمام بشكل خاص بالنساء والأطفال. وكذلك يستمر بدعم من

الحكومة تشغيل الوحدات المعنية بالمسائل الجنسانية التي أنشئت في مراكز الشرطة من خلال مشروع سابق دعمه صندوق بناء السلام. وترمي جهود إعادة الإدماج، التي بدأت في إطار القسط الأول من صندوق بناء السلام ويحافظ على استمرارها قسط ثان تبلغ قيمته ٩,٢ ملايين دولار، إلى المحافظة على استمرار إعادة الإدماج وتعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك عن طريق تشجيع الحوكمة المحلية وإنعاش الأنشطة المنتجة وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي.

ثالثا – ملاحظات

٥٩ – واصلت بوروندي إحراز تقدم صوب توطيد السلام والاستقرار فيها. وقد تحسن الوضع رغم أنه لا تزال هناك شواغل بشأن حقوق الإنسان. وأتاح مؤتمر جنيف لشركاء التنمية فرصة لتقديم ''بوروندي جديدة''، ويبرهن استعداد الشركاء الدوليين للاستثمار في هذا البلد على النجاح الذي حققته بوروندي. ولكن شهدت سنة ٢٠١٢ انكماشا مثيرا للقلق في الفضاء السياسي وفي روح التوافق التي حرّكت عملية توطيد السلام منذ إبرام اتفاقات أروشا. وسيتوقف الاستقرار على المدى البعيد في بوروندي، ونجاح تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٥ في المستقبل القريب، على الحفاظ على هذين العنصرين. ولا يزل مناخ عدم الثقة الذي أصبح سائدا منذ الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٠، وقاطعتها المعارضة، يزيد من حدة التوترات. وواصل النشطاء من المعارضة ومن المجتمع المدني التحذير من انكماش الفضاء السياسي، ومن حظر أو تعطيل اجتماعات أحزاب المعارضة المتكرر، ومن سنّ قوانين جديدة بشأن مركز المعارضة، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وقد أدى ذلك إلى تطرف كلا الجانبين، حيث استغلت الحكومة امتيازاتها وهيمنتها على البرلمان لسن قوانين أكثر صرامة، أدت إلى زيادة انكماش الفضاء السياسي، وأخذت المعارضة من جانبها خطوات لمواجهة الحكومة. وإذا لم يعالج هذا الوضع المنافي لروح اتفاقات أروشا، فقد يقوض إرساء الديمقراطية في البلد رغم انطلاق التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٥.

٦٠ – وتوفّر النقاط المرجعية المعروضة على مجلس الأمن إطارا مفيدا لتقييم التقدّم المحرز والتحديات المتبقية. وفي ما يتعلق بالمسار الديمقراطي، فرغم تواصل تعزيز العديد من المؤسسات التي أنشئت بموجب دستور عام ٢٠٠٥، فما زلت أشعرُ بالقلق من الآثار المتبقية لمقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠ مما أدى إلى نشأة مشهد سياسي غير متكافئ منع بوروندي من الاستفادة بشكل تام من الضوابط والموازين التي تشكّل عنصرا حيويا في أي نظام ديمقراطي. ويجب أن تكفل بوروندي حماية حرية

التعبير وحرية التجمع والقيام بأنشطة سياسية فيها، فهذه الحريات هي أساس ازدهار الديمقراطية. وقد أثارت بعض القوانين المعتمَدة ومشاريع القوانين التي قام البرلمان باستعراضها مؤخرا – مثل تلك المتعلقة بمركز المعارضة والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام – الكثير من الجدل. ويجب على كل من المعارضة والحكومة الاضطلاع بالدور المُوكَل إليهما لكفالة استمرار النهج التوافقي من أجل توطيد السلام. وقبل سنتين من انطلاق الحملة الانتخابية المزمَع إجراؤها في عام ٢٠١٥، أدعو جميع الأطراف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف الحوار وتطبيع العلاقات وضمان وضع أسس حملة انتخابية سلميّة وقائمة على المشاركة من الآن. وسيتطلب ذلك من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة مساعيهما السياسية. وستواصل الأمم المتحدة القيام بمساعيها الحميدة من أجل تهيئة بيئة مواتية وأكثر شمولا كي تسهم انتخابات عام ٢٠١٥ في زيادة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٦١ – ورغم التحديات السياسية، لا تزال بوروندي تتمتع بالأمن والاستقرار نسبيًّا. إلا أن استمرار الغارات التي تشنها جماعات مسلحة والاشتباكات التي تعقبها مع القوات الحكومية تظهر أن الوضع يمكن أن يكون هشا. وإنني أدين بشدة أي لجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية. أما في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن والعدالة، وبعد اكتمال معظم المهام المتعلقة بإدماج عناصر قوات الأمن وبلوغها الحجم المناسب، فينبغي تحويل مركز التركيز إلى بناء الرقابة المدنية. وبالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لتعزيز احتراف ومساءلة قوات الأمن وبناء ثقة عامة الجمهور فيها.

٦٢ – ولا يزال تنفيذ عملية العدالة الانتقالية التي تحقق هدفي المصالحة والعدالة التوأمين هو المهمة الأساسية المتبقية من اتفاقات أروشا. وتجدر الإشادة بالحكومة على التزامها المستمر بسن القانون الجديد بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ويبدو أن مشروع القانون بصيغته الحالية يعكس ميل المشرِّعين إلى زيادة التركيز على المصالحة، وهي شرط رئيسي لتحقيق السلام والاستقرار بشكل دائم في بوروندي. إلا أنه دون تحقيق العدالة ودون توفر إرادة سياسية قوية لوضع حد للإفلات من العقاب، فإن المصالحة لا تكفي وحدها للمساعدة على تجاوز الانقسامات العميقة التي فرّقت شعب بوروندي في الماضي. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة السعي لضمان إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة واتفاقها مع التوقعات الدولية والوطنية، وكفالة أن تكون اللجنة مستقلة وشرعية وذات مصداقية في أعين جميع البوروندين. وسيتمثل أكبر اختبار سيواجهه إنشاء هذه اللجنة في اختيار أعضائها، وأنا أحثُّ جميع الأطراف المعنية على كفالة أن ترقى عملية الاختيار إلى مستوى الشروط التي يتضمنها مشروع القانون بأن يُبدي أعضاء اللجنة القدرة على تجاوز الانقسامات مهما كان نوعها. وقد رافقت الأمم المتحدة بوروندي في مسارها منذ بداية رحلتها نحو العدالة

الانتقالية، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان على استعداد لتقديم الدعم إلى أي لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة إذا توفرت فيها هذه المبادئ والطموحات بشكل تام. وإضافة إلى عملية العدالة الانتقالية، أنا مقتنع بضرورة القيام بحملة شاملة وشفافة لتعزيز ثقافة السلام باعتبارها أساسا أكثر عمقا لعملية المصالحة.

٦٣ - أما في ما يخص الحوكمة وبناء المؤسسات، فينبغي الإشادة ببوروندي على التحسينات المستمرة التي أدخلتها على آليات مكافحة الفساد وفرض المساءلة. ولا تخفى على أحد الإنجازات التي حققتها بوروندي والتي تتضح من خلال تواصل التحسن الذي سجلته بوروندي للسنة الثانية في التقيد بالمؤشرات العالمية للحوكمة ومن زيادة الإيرادات التي جناها مكتب بوروندي للإيرادات الضريبية. ويجب على بوروندي أن تكثّف خلال السنة المقبلة جهودها الرامية إلى ضمان تعزيز احتراف وشفافية الإدارة العامة. ومجددا، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الحيوي الذي تحتاجه بوروندي.

٦٤ - وأود أن أثني على المجهود المبذول لبلورة الاستراتيجية القطاعية لوزارة العدل، والتحضير للمجالس العامة للعدل. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها بوروندي لمواصلة إضفاء الطابع الحرفي على نظام العدالة فيها وتعزيز استقلاله ومساءلته. وكان التقدم المحرز في هذا الصدد بطيئا خلال عام ٢٠١٢، كما لم تتم ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تقريبًا مع أنها كانت تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة. وأشعرُ بالقلق أيضا لأن مقاضاة بعض الشخصيات البارزة والاستخدامات الأخرى للنظام القضائي، تعطي الانطباع في بعض الأحيان، بأن العدالة تستخدَم لأغراض معينة. ويجب مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان إجراء محاكمات حرة في جميع القضايا، ويجب مواصلة تعزيز احترام استقلال السلطة القضائية.

٦٥ - ومع ذلك تبعث علامات التحسّن في حالة حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ مقارنة بالسنتين السابقتين على التفاؤل. ويبدو أن عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء قد تراجع. غير أنه ينبغي تكثيف الجهود من أجل ضمان التحقيق بجدية في كافة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة ويجب إلقاء القبض على المشتبه فيهم ومحاكمتهم. وبالمثل، يجب بذل المزيد من الجهود لضمان تعزيز الانضباط والاحتراف في صفوف قوات الأمن. وأنا أشعر بالقلق أيضا بسبب الضلوع الجلي لحركات الشباب التابعة للأحزاب السياسية في أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، وأنا أدعو الجهات التي لديها سلطة على هذه الحركات بأن تضمن وقف هذه الأعمال، وتقدّم المسؤولين عنها إلى العدالة. كما أن وجود مجتمع

مدني مفعم بالحيوية ووسائل إعلام مستقلة من مكتسبات المجتمع البوروندي الجديرة بالثناء. ويجب تشجيع هذه الجهات وحمايتها، ويجب تكريس هذه المبادئ في القانون. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان ملتزمين معا بالتحاور مع الحكومة وقوات الأمن لضمان استمرار تحسن مناخ احترام حقوق الإنسان.

٦٦ - ولا يزال ترسيخ التكامل الإقليمي عنصرا أساسيا لإخراج بوروندي من شرك الفقر في مرحلة ما بعد النزاع. وتسعدني الإشارة إلى أن حكومة بوروندي لا تزال تضع هذا الهدف على قائمة أولوياتها. وأغتنم هذه الفرصة مجددا لأحيّي الإسهام الكبير الذي تقدمه القوات المسلحة البوروندية وقوات الشرطة البوروندية في جهود حفظ السلام في الصومال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفي أماكن أخرى. وهذا مؤشر صحي هام على عودة بوروندي إلى مسار السلام والاستقرار. إلا أن استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكّل تهديدا خطيرا في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ويكتسي تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية بالغة أيضا بالنسبة لبوروندي نظرا إلى حالتها بعد النزاع ولصلاتها عبر الحدود. ولا يزال تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦ يمثّل هدفا هاما للمنطقة بأسرها، وخصوصا لبوروندي.

٦٧ - وأخيرا، ألاحظ أنه رغم التقدم الباهر الذي أحرزه الشعب البوروندي بالابتعاد عن العنف والنزاع الذي شهده خلال العقود السابقة، لا تزال بوروندي من أفقر البلدان في أفريقيا، ويتمثل أبرز تهديد تواجهه في الوقوع في ''شرك الفقر عقب النزاعات''. ولا تشكّل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشعب البوروندي مشكلة في حد ذاتها فقط وإنما هي تعرّض البلد أيضا إلى زيادة احتمال عودة أعمال العنف. ولهذا ينبغي الترحيب بشكل خاص بالنجاح الذي حققه مؤتمر جنيف لشركاء التنمية. ويجب مواصلة تقديم الدعم الدولي خلال السنوات المقبلة، ويجب ألاّ يتراجع الالتزام الجماعي للشركاء في هذه المرحلة الحرجة من مسار بوروندي باتجاه العودة التامة إلى السلام والاستقرار.

٦٨ - وفي عام ٢٠١٢، حرصت لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي والعديد من الشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف على ضمان حشد هذا الالتزام لدعم تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة التي بلورتها بوروندي. وأنا ممتن بشكل خاص للجنة بناء السلام للدور الذي اضطلعت به في التحضيرات لعقد مؤتمر جنيف لشركاء

التنمية، وللدعم الذي قدمته على نطاق أوسع من أجل توطيد السلام في بوروندي وذلك بالتعاون مع صندوق بناء السلام.

٦٩ - ويشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي هو آخر تشكيلة طويلة الأجل تابعة للأمم المتحدة من التشكيلات السياسية أو بعثات حفظ السلام الموفدة إلى بوروندي. وقد قطعت بوروندي شوطا طويلا، ولكنها لا تزال تواجه العديد من التحديات. ولهذا، أهيب بحكومة بوروندي الإسراع في بذل الجهود اللازمة من أجل بلوغ النقاط المرجعية المحددة للشروع في الانتقال من تشكيلة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، أوصي بتمديد ولاية المكتب لمدة سنة، بما يتماشى مع الآراء التي أعربت عنها الحكومة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إليّ. وخلال هذه السنة، أعتزم إيفاد بعثة تقييم استراتيجي بشأن مستقبل عمل الأمم المتحدة في بوروندي، وسأسترشد بالنتائج التي ستتوصل إليها لإعداد تقريري المقبل الذي سأقدّمه إلى المجلس. ونظرا إلى أن هدفنا يتمثل في الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى وجود على شكل فريق قطري تابع للأمم المتحدة حالما تسمح الظروف بذلك، وجّهتُ تعليمات إلى ممثلي الخاص بمواصلة بذل جهوده من أجل مساعدة حكومة بوروندي على تحقيق النقاط المرجعية التي يتوقعها هذا المجلس، والأهم من ذلك الشعب البوروندي.

٧٠ - وأود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، الذي تولى منصبه في آب/أغسطس ٢٠١٢، ومن سبقته في هذا المنصب، كارين لاندغرين، على دورهما القيادي؛ ولجميع موظفي الأمم المتحدة على مثابرتهم وتعاونهم في تنفيذ الولاية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم توطيد السلام في بوروندي؛ ولجميع الشركاء الدوليين على مشاركتهم ودعمهم المستمرين في بوروندي.

مرفق

معايير ومؤشرات إحراز التقدم

أولا – العملية الديمقراطية

المعيار: مواصلة التقدم في تعزيز الديمقراطية وحل الخلافات السياسية عن طريق الحوار

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: شكلت روح الحوار وتقاسم السلطة دعامة اتفاقات أروشا للسلام عام ٢٠٠٠، وتكرست في دستور بوروندي لعام ٢٠٠٥، وفي تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥. وأعلن المراقبون أن انتخابات عام ٢٠١٠ قد أجريت طبقاً للمعايير الدولية، ولكن قاطعها عدد من أحزاب المعارضة التي انتقل بعض قادتها في وقت لاحق للعيش في المنفى. وظلت المقاطعة ترخي بظلالها على الحياة السياسية في بوروندي عام ٢٠١١، وتفاقمت حدة التوترات بين الحكومة وتجمع التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري الذي يضم أحزاب معارضة غير ممثلة في البرلمان. ومع أن الجانبين أكدا استعدادهما للتعاون، فقد ظل الحوار السياسي معطلاً طوال عام ٢٠١١، ولم تعقد أي اجتماعات رسمية بين الحكومة وأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٢
١-١ تزايد ديمقراطية مؤسسات الدولة وخضوعها للمساءلة وصفتها التمثيلية وفعاليتها	• ظلت مقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠ من جانب عدد من الأحزاب السياسية تؤثر سلباً على البرلمان الذي يتألف من ثلاثة أحزاب فقط (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية – نياكوري)، ويخضع إلى حد كبير لسيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية
	• انخفض عدد جلسات الأسئلة والأجوبة المعقودة مع أعضاء الحكومة في البرلمان (من ٣٥ جلسة في عام ٢٠١١ إلى ٢٤ جلسة في عام ٢٠١٢)
١-٢ مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة	• ظل ''المنتدى الدائم للأحزاب السياسية'' معطلاً
	• عقدت ست جلسات حوارية رسمية بين الأحزاب في السلطة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان
	• طوال عام ٢٠١٢، حظرت السلطات اجتماعات متنوعة للأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي تأثرت بذلك: جناحا اتحاد التقدم الوطني وهما مانوانغاري والحركة من أجل إصلاح حزب اتحاد التقدم الوطني، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية،

	والاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية – زيغاميبانغا، إلى جانب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري وهو ائتلاف لأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان
١-٣ تحسين الإطار القانوني لإدارة العملية الانتخابية	• لم يحرز تقدم يذكر عام ٢٠١٢
١-٤ زيادة القدرات المؤسسية للمضي قدماً نحو انتخابات عام ٢٠١٥ مع توافر الدعم المالي والتقني الدولي المناسب	• أنشئت في كانون الأول/ديسمبر لجنة انتخابية جديدة، عقب انتهاء مدة ولايتها، وسجلت اعتراضات من أحزاب المعارضة في ما يتعلق بتشكيلها
١-٥ زيادة الملكية الوطنية للعملية الانتخابية	• لم تعقد الحكومة بعد مناقشات بشأن احتياجات انتخابات عام ٢٠١٥ من التمويل
١-٦ التوصل إلى توافق آراء سياسي بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التقدم نحو انتخابات ٢٠١٥.	• لم يتم التوصل في ما يبدو إلى توافق آراء سياسي بين الأطراف السياسية الفاعلة في ما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٥ • أعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة دراسية ستعقد في مطلع عام ٢٠١٣، بهدف تيسير صياغة خريطة طريق توافقية لانتخابات عام ٢٠١٥ على أساس الدروس المستفادة من عام ٢٠١٠
١-٧ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يؤمنون بمصداقية الانتخابات	• وفقاً لاستطلاع المسارات العالمي الذي أجرته مؤسسة غالوب، زادت نسبة الثقة الشعبية في العمليات الانتخابية في بوروندي من ٦٦ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣ في المائة عام ٢٠١١

ثانيا – الأمن والاستقرار

المعيار: هيكل أمني تزداد قوته وقابل للاستدامة يمكِّن بوروندي من الاستجابة على نحو فعال للشواغل الأمنية المحلية والدولية ويحترم المعايير والحقوق العالمية في الوقت نفسه

خط الأساس: ظل عدد كبير من الأسلحة الصغيرة في التداول (١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وفقاً للدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠٧)، على الرغم من جمع وتدمير ٢٨٠ ١٢ قنبلة يدوية، و١٨٦ ٢ بندقية، و ٣٨٩ مسدساً أثناء الحملة الأولى لنزع سلاح المدنيين عام ٢٠٠٩ والجهود المبذولة من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

وكان إصلاح القطاع الأمني من الركائز الأساسية لاتفاقات أروشا للسلام. وخلال السنوات اللاحقة، أسهم استكمال إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الشرطة، وتحديد الحجم الصحيح لكلتيهما، واحترام مبدأ التناسب الإثني فيهما، إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار العام وإدخال تحسينات في مجال الأمن. إلا أن تورط أفراد من هذه القوات في انتهاكات لحقوق الإنسان عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ سلط الضوء على ضرورة مواصلة تأهيلها المهني وتعزيز الرقابة المدنية عليها.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات
٢-١ إحراز تقدم في نزع سلاح المدنيين وفي إدارة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	• بحلول أواخر عام ٢٠١٢، سُجلت ووُسمت أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية بنسبة ٦٠ في المائة وسجلت أسلحة قوة الدفاع الوطني البوروندية بنسبة ١٠٠ في المائة (بالمقارنة مع ٥٠ في المائة و ٤٠ في المائة عام ٢٠١١، على التوالي)
	• أعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملة وطنية ثانية لنزع السلاح الطوعي، من المتوقع أن تبدأ عام ٢٠١٣
٢-٢ إحراز تقدم في تحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن والدفاع	• انخفض عدد أفراد قوة الدفاع الوطني ٢٢٨ فرداً وعدد أفراد الشرطة الوطنية البوروندية ١٨٨ فرداً فوصلت أعدادهم الإجمالية إلى ٨٨٩ ٢٧ فرداً (الرقم المستهدف ٠٠٠ ٢٥) و ٢٧٦ ١٦ فرداً (الرقم المستهدف ٠٠٠ ١٥)، على التوالي
٢-٣ زيادة الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع امتثالاً للدستور والقوانين والأنظمة الحالية	• واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم لآليات الرقابة المدنية من خلال عقد حلقتي عمل للجان الرقابة البرلمانية
	• أنشئت الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الوطني في أيار/مايو ٢٠١٢ واجتمعت أربع مرات عام ٢٠١٢
٢-٤ زيادة التأهيل المهني لقوات الأمن والدفاع.	• جرى إعداد استعراض الدفاع لقوة الدفاع الوطني البوروندية والخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية البوروندية، والغرض منهما تقديم التوجيه الاستراتيجي لكلتا المؤسستين، في عام ٢٠١٢ (ومن المتوقع إنجازهما في مطلع عام ٢٠١٣)
	• أعدت المسودة الأولى لاستراتيجية الأمن الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

	• وفر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تدريباً شمل ٢٧٠ من أفراد قوة الدفاع الوطني البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية والوكالة الوطنية للاستخبارات في عام ٢٠١٢
٢-٥ زيادة ثقة السكان في قيام قوات الأمن والدفاع بتقديم خدماتها	• وفقاً لاستطلاع المسارات العالمي الذي أجرته مؤسسة غالوب، زادت نسبة الثقة الشعبية في العمليات الانتخابية في بوروندي من ٨٩ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ٩١ في المائة عام ٢٠١١. وزادت نسبة الثقة بقوة الشرطة من ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١١
	• وفقاً لدراسة مقترنة بتغطية وطنية اشترك في إعدادها مركز الإنذار ودرء النزاعات ومركز البحوث والدراسات والتوثيق في العلوم الاجتماعية عام ٢٠١٢، ذكر ٧٨,٣ في المائة من المجيبين أنهم يثقون بقوة الدفاع الوطني البوروندية بينما قال ٥٠ في المائة منهم إنهم يثقون بالشرطة الوطنية البوروندية

ثالثا – العدالة الانتقالية

المعيار: مواصلة التقدم في مجال العدالة الانتقالية لتعزيز حقوق الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية

خط الأساس: العدالة الانتقالية هي السمة الرئيسية المتبقية لاتفاقات أروشا التي تأخر تنفيذها عن موعده. وعقب إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠، والأعمال المكثفة التي اضطلعت بها اللجنة التقنية الحكومية – وجميعها بدعم وثيق من الأمم المتحدة – عرض على البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مشروع قانون جديد متعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقدمت الأمم المتحدة، في مسعى مشترك لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تعليقات مستفيضة على مشروع القانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في ما يتعلق بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات على حد سواء، والتوقعات الوطنية على النحو المبين في تقرير المشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات
٣-١ إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وفقاً للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة	• قدم مشروع قانون منقح متعلق بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
	• وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تعليقات على القانون إلى الجمعية الوطنية

	• واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم إلى العدالة الانتقالية من خلال العمل مع المنتدى الوطني للمتطوعين الذين يتولون الاتصال بالمجتمعات المحلية في مجال العدالة الانتقالية لتوعية السكان بشأن هذه العملية
٣-٢ إنشاء المحكمة الخاصة وفقاً للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة	• لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٢.
٣-٣ وجود آلية متابعة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة	• لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٢
٣-٤ زيادة قدرة القيادة السياسية على تحقيق المصالحة بين ضحايا ومرتكبي الجرائم التي وقعت في الماضي	• لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٢
٣-٥ زيادة مستوى الرضا عن عملية العدالة الانتقالية	• لا ينطبق في عام ٢٠١٢
٣-٦ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أن المصالحة تحققت.	• لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٢

رابعا – الحوكمة وبناء المؤسسات

المعيار: زيادة سلطة الدولة من خلال مؤسسات شرعية وديمقراطية وفعالة وخاضعة للمساءلة

خط الأساس: عقب إقرار دستور عام ٢٠٠٥، أنشئت بشكل متلاحق مؤسسات رئيسية جديدة كان مقررا إنشاؤها، بما في ذلك وحدة مكافحة الفساد (٢٠٠٦) ومحكمة مكافحة الفساد (٢٠٠٦)، والمجلس الوطني للاتصالات (٢٠٠٧)، ومجلس الأمن الوطني (٢٠٠٨)، والمنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية (٢٠١٠)، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠١١). وفي عام ٢٠١١، وبمساعدة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، أعدت بوروندي عدداً من الاستراتيجيات الهامة التي تعكس أولويات الحكم الوطنية، ومنها الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. ومن التطورات المؤسسية الهامة لتعزيز كفاءة الحكومة ومساءلتها إنشاء وحدة مكافحة الفساد ومحكمة مكافحة الفساد، وإنشاء مكتب أمين المظالم (٢٠١١) ومكتب بوروندي للإيرادات الضريبية في عام ٢٠١١. ورغم أن الفساد لا يزال من الشواغل الخطيرة، فإن هناك بوادر تحسن مطرد تلوح في الأفق

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات
٤-١ زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان، وفي الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع المستويات	• في أواخر عام ٢٠١٢، بلغت نسبة تمثيل المرأة ٣٢ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية، و ٤٦ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٥,٨ في المائة من ولاة المقاطعات، و ٣٢,٥ في المائة من رؤساء المجالس المحلية (بانخفاض قدره وزيرة واحدة ووالي تان من ولاة المقاطعات بالمقارنة مع عام ٢٠١١)
٤-٢ انخفاض حجم الفساد في القطاعين العام والخاص	• وفقاً لمؤشر الرشوة في شرق أفريقيا الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، انتقلت بوروندي من المرتبة الأخيرة بين بلدان شرق أفريقيا إلى المرتبة الثانية (انخفض هذا المؤشر من ٣٧ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٨,٨ في المائة عام ٢٠١٢)
	• إلا أن منظمة الشفافية الدولية صنفت بوروندي تاسع أكثر البلدان فساداً في مؤشرها العالمي
	• أحالت وحدة مكافحة الفساد ١٥٦ شكوى تتعلق بالفساد إلى المدعي العام عام ٢٠١٢ لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بالمقارنة مع ٢٥٢ شكوى عام ٢٠١١، مما يعني انخفاضاً بنسبة ٤٨ في المائة
	• سجلت محكمة مكافحة الفساد ٢٨٥ قضية فساد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (٢٧٦ قضية عام ٢٠١١). وبتت المحكمة في ٢١٨ قضية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (بالمقارنة مع ٢١٣ قضية في عام ٢٠١١)
٤-٣ تزايد شفافية المؤسسات الوطنية وخضوعها للمساءلة وكفاءتها	• تلقى أمين المظالم ١٩٥ شكوى بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (١٨٧ شكوى عام ٢٠١١) ونظر في ١٢٣ قضية (٨٣ قضية عام ٢٠١١)، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤ في المائة في عدد الشكاوى وبنسبة ٤٨ في المائة في القضايا التي تم البت فيها نهائياً بالمقارنة مع عام ٢٠١١
٤-٤ إحراز تقدم في نوعية الإدارة العامة.	• بلغت الإيرادات الضريبية التي جمعها مكتب بوروندي للإيرادات الضريبية ٤٨٦,٤٧ بليون فرنك من الفرنكات البوروندية خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام ٢٠١٢ (بزيادة بلغت ١٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١١)

خامسا – سيادة القانون

المعيار: ازدياد استقلالية نظام العدالة وإمكانية اللجوء إليه وموثوقيته، ودعمه لحقوق الإنسان

خط الأساس: منذ نهاية الفترة الانتقالية في بوروندي في عام ٢٠٠٥، تمثلت إحدى الأولويات الرئيسية في إضفاء سمة الاحتراف على عمل قطاع العدل وتعزيز استقلاله الكامل. وقد كُرس عام ٢٠١١ لتنمية السياسة القطاعية المتعلقة بوزارة العدل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي أكدت الحكومة فيها مجدداً التزامها بتعزيز استقلال القضاء والحوكمة الرشيدة لقطاع العدل، وإتاحة العدالة للجميع وتحسين العدالة الجنائية. لكن الوثيقة ذات الصلة لم تأخذ في الاعتبار عدة إصلاحات لازمة تتعلق بمركز القضاة، وبالمجلس الأعلى للقضاة على وجه الخصوص.

مؤشرات التقدم	التقييمات
٥-١- انخفاض نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء	• في عام ٢٠١٢، انخفض عدد المحتجزين قبل المحاكمة بمقدار ١ ٣١١ محتجزاً، أي بنسبة ٢٢ في المائة، وبذلك بات العدد الإجمالي للمحتجزين قبل المحاكمة ١٢٥ ٤ محتجزاً، وبلغت نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء ٥٧ في المائة نتيجةً لتدابير محددة اتخذها وزير العدل في تموز/يوليه ٢٠١٢
٥-٢- زيادة نسبة موظفي إنفاذ القانون المدربين في مجال قواعد السلوك المتعلقة بالاستعمال التناسبي للقوة أو الاعتقال أو الاستجواب أو الاحتجاز أو العقاب	• في عام ٢٠١٢، قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تدريباً إلى ٨٩ موظفاً ليصبحوا مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي • قدم المكتب ثلاثة تدريبات متخصصة في مجال عمل الشرطة العسكرية، والشرطة القضائية، وإدارة مستودعات الأسلحة، وقد استفاد منها ٢٢ فرداً من ضباط الشرطة العسكرية، و ٤٤ فرداً من ضباط الشرطة القضائية، و ١٩ فرداً من مديري مستودعات الأسلحة
٥-٣- زيادة إمكانية إطلاع الأشخاص المأذون لهم على نتائج لجان التحقيق ببساطة وانتظام.	• في عام ٢٠١٢، كانت هناك لجنة تحقيق واحدة وقد أُتيح تقريرها لعامة الناس (في عام ٢٠١١، لم تتوفر مثل هذه التقارير لعامة الناس)
٥-٤- تقديم عدد متزايد من المجرمين إلى المحاكمة.	• تُظهر النسبة المئوية لعدد السجناء الذين يدخلون في العملية القضائية ازدياداً (آخر البيانات المتوفرة: ٣٨ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنةً بنسبة ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٠)
٥-٥- تحسين إدارة السجون بهدف	• هبطت نسبة نزلاء السجون بمقدار ٧٦ في المائة، لتصبح هذه النسبة ١٨٣ في المائة في عام ٢٠١٢ (وكانت قد بلغت ٢٥٨ في المائة في عام

الامتثال لمعايير حقوق الإنسان على نحو أفضل.	٢٠١١). ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى منح عفو رئاسي إلى ٨٠٠ سجين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
	• اعتباراً من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تقرَّر منح إفراج مشروط إلى ٩٥٣ سجيناً آخر نظرا لاستيفائهم المعايير اللازمة
	• تلقى ٨٩ فرداً من مسؤولي السجون تدريباً في مجال إدارة السجون، وبذلك بلغت النسبة المئوية الإجمالية للموظفين الذين تلقوا تدريباً ٣٣,٣٤ في المائة
٥-٦- إحراز تقدم في اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بالقضاة، وفي إضفاء الصفة الاحترافية على عمل القضاة، وكذلك في تنظيم وتفعيل المجلس الأعلى للقضاة	• أُعد مشروع القانون المتعلق بأخلاقيات القضاء لكنه لم يُعتمد بعد من جانب مجلس الوزراء
	• في عام ٢٠١٢، ارتفع عدد القضاة الذين تلقوا تدريباً بنسبة ٧٣ في المائة، وشمل ٦٨١ قاضياً (شارك العديد من القضاة في أكثر من تدريب واحد)، مقابل تدريب ٣٩٣ قاضياً في عام ٢٠١١
	• وضع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الصيغة النهائية لخطة استراتيجية لتنفيذ برنامج تدريب أولي للقضاة، وقد سلَّمها إلى وزارة العدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، أعد المكتب دراسة عن تعزيز وإصلاح المجلس الأعلى للقضاة (سيجري نشرها في عام ٢٠١٣)
٥-٧- إحراز تقدم في استقلال القضاء	• حالياً، لا يجري استقدام القضاة عن طريق امتحان تنافسي على نحو ما يتوخاه القانون (تتذرع الحكومة بقيود الميزانية كسبب رئيسي لذلك)
	• اضطلعت الحكومة، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر وطني للإصلاحات القضائية يهدف إلى تعزيز استقلال القضاء
٥-٨- تزايد النسبة المئوية للسكان الذي يعربون عن ثقتهم بالنظام القضائي	• استناداً إلى استطلاع المسارات العالمي الذي أجرته مؤسسة غالوب (Gallup World Path Survey)، ازدادت الثقة الشعبية بالنظام القضائي من نسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠١١

سادساً – حقوق الإنسان

المعيار: تعميق ثقافة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في بوروندي

خط الأساس: شهدت الفترة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١٠ زيادة واضحة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٠، وثَّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٤٠ من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة و/أو أعمال القتل المدفوعة بدوافع سياسية، و ٣٠ من حالات التعذيب. وفي عام ٢٠١١، سجَّل المكتب والمفوضية عدداً أعلى من الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ٦١ من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة و/أو أعمال القتل المدفوعة بدوافع سياسية، وكان معظم الضحايا معروفين بانتسابهم إلى حزب سياسي، وسُجلت أيضاً ٣٦ من حالات التعذيب. وكان الكثيرون من الجناة المزعومين أفراداً في قوات الأمن أو الدفاع. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، شكل إنشاءُ اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان خطوة هامة، بيد أن الشواغل ظلت قائمة في عام ٢٠١١ لأن عدداً قليلاً فقط من هذه الحالات كان موضوع متابعة كافية.

مؤشرات التقدم	التقييمات
٦-١- زيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان – بما في ذلك حالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء – التي يحقِّق فيها القضاء، ونسبة الجناة الذين يُلقى القبض عليهم وتصدر أحكام عليهم و/أو ينفذون أحكاماً	• في عام ٢٠١٢، حقق القضاء في ١٥ من أصل ٣٠ حالة موثَّقة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء (بيانات من ١٨ كانون الأول/ديسمبر)، مما يدل على عدم حدوث تغيير مقارنةً بعام ٢٠١١ (٦١ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء و ٣١ حالة جرى التحقيق فيها) • في عام ٢٠١٢، حقق القضاء في ٦ من أصل ١٦ حالة موثَّقة من حالات التعذيب (بيانات من ١٨ كانون الأول/ديسمبر)، مما يشير إلى زيادة بنسبة ٣٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١١ (٣٦ حالة من حالات التعذيب وحالتان جرى التحقيق فيهما)
٦-٢- زيادة تواتر ودقة توقيت تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية	• في نهاية عام ٢٠١٢، كان هناك خمسة تقارير عن حقوق الإنسان رهن التقديم (بزيادة تقريرين مقارنةً بعام ٢٠١١)
٦-٣- انخفاض حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يرتكبها ممثل للدولة أو أي شخص آخر يتصرف بموجب سلطة الحكومة أو بالتواطؤ معها	• وثَّق المكتب ٣٠ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، مما يدل على تراجع مقارنةً بعام ٢٠١١ (٦١ حالة موثَّقة) • وثَّق المكتب ١٦ حالة من حالات التعذيب، مما يدل على تراجع مقارنةً بعام ٢٠١١ (٣٦ حالة موثَّقة)

	• وثَّق المكتب ٥٧ حالة من حالات المعاملة السيئة، مما يدل على زيادة مقارنةً بعام ٢٠١١ (٣٧ حالة موثَّقة)
٦-٤- زيادة فعالية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بإنشاء شبكة رصد في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يسهم في أنشطة اللجنة	• حققت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ٤٨٠ حالة مقارنةً بـ ١٠٧ حالات في عام ٢٠١١ (اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر). وأُنهيت التحقيقات في ١١٧ من هذه الحالات
	• أنشأت اللجنة ثلاثة مكاتب إقليمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مما يعزز تأثيرها وكفاءتها
	• لم يجرِ إنشاء شبكات رصد جديدة في مجال حقوق الإنسان؛ وقدم المكتب الدعم في مجال بناء القدرات للشبكتين القائمتين اللتين لديهما تمثيل وطني
٦-٥- الاعتماد المتوالي لصكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الأولوية، وزيادة تواؤم صكوك حقوق الإنسان الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة	• قيام الجمعية الوطنية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة
	• إقرار مشروع قانون للتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المشردين داخلياً وتقديم المساعدة إليهم (اتفاقية كمبالا) في آب/أغسطس ٢٠١٢ (قُدم إلى البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر)
٦-٦- تعزيز الهياكل المتعلقة بحماية الفئات المعرضة للأذى	• أُعد مشروع قانون لمكافحة العنف الجنساني ويُنتظر استعراضه
	• وضعت الحكومة وشركاؤها مشروع استراتيجية لتقديم المعونة القانونية إلى الفئات المعرضة للأذى لكنه لم يُعتمد رسمياً بعد
	• في بداية آب/أغسطس، بدأ مركز هومورا المعني بتقديم الرعاية الشاملة إلى ضحايا العنف الجنساني عمله في جيتيغا، وقدم خدماته إلى ٤٥٠ امرأة
	• قُدم تدريب في مجال التعامل مع العنف الجنساني إلى ١٧ مفوضا من مفوضي المقاطعات، و ٤٠ رئيسا من رؤساء مخافر الشرطة، و ٣٣ شرطيا في ثماني مقاطعات؛ واضطلعت الشرطة أيضاً بأنشطة للتوعية بالعنف الجنساني في ١٦ مدرسة وأربع بلدات
	• في تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الشرطة الوطنية البوروندية، في بوجمبورا، المؤتمر الدولي الثاني للأجهزة الأمنية الأفريقية لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة.
	• اعتُمد مرسوم لإنشاء منتدى وطني للمرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريب للمدرِّبين لـ ٢٧ قاضيا بشأن معالجة مسائل العنف الجنساني

	• في عام ٢٠١٢، لم يبلَّغ عن حالات للإعادة القسرية
٦-٧- إحراز تقدم في كفالة حرية وسائط الإعلام والمجتمع المدني	• لم توثَّق في عام ٢٠١٢ أي حالات لانتهاك حرية الصحافة، في حين وثَّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١٨ من هذه الحالات في عام ٢٠١١

سابعاً – التكامل الإقليمي

المعيار: تعميق التكامل الإقليمي لبوروندي مع المشاركة الكاملة في المفاوضات السياسية والتجارية الإقليمية وغيرها من المفاوضات وتحسين تفاعل السلطات البوروندية مع آليات التعاون الإقليمي

خط الأساس: تدعم الحكومة التكامل الإقليمي المتزايد باعتباره عامل حفزٍ هاما للنمو الاقتصادي والاستقرار. وفي أعقاب انضمام البلد إلى جماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٩، شهد عام ٢٠١١ تكثيفا كبيرا لجهود بوروندي الرامية إلى تحسين الروابط الاقتصادية والسياسية مع شركائها الإقليميين، وهو ما يتبيَّن من الدور الذي اضطلع به الرئيس نكورونزيزا كرئيس للجماعة في عام ٢٠١١. وحُدد التكامل الإقليمي بوصفه إحدى الدعائم الثماني للرؤية التي أعدها البلد لعام ٢٠٢٥، وهو يحتل مكاناً بارزاً في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة.

مؤشرات التقدم	التقييمات
٧-١- زيادة التجارة بين بوروندي وشركائها الإقليميين	• استناداً إلى مسؤولين في جماعة شرق أفريقيا، زادت بوروندي من حجم نشاطها التجاري داخل الجماعة المذكورة بنسبة ١٥ في المائة منذ انضمامها إلى هذا التكتل في عام ٢٠٠٧. وحصةُ بوروندي من التجارة على صعيد جماعة شرق أفريقيا في ازدياد (من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١١)
٧-٢- زيادة المفاوضات والتفاعلات السياسية والتجارية مع الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	• في عام ٢٠١٢، شاركت بوروندي في أربعة اجتماعات هامة لجماعة شرق أفريقيا
٧-٣- زيادة قدرة حكومة بوروندي على المضي قدماً في عملية التكامل الإقليمي	• وضعت الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة أولية عن المشاركة الاستراتيجية لبوروندي في مختلف الهياكل الإقليمية والدولية • في تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأت الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد استراتيجية وطنية بشأن التكامل الإقليمي
٧-٤- تزايد إدراك السكان للمنافع المتأتية من التكامل الإقليمي	• في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أُنشئ ١٧ نادياً لجماعة شرق أفريقيا في المدارس الثانوية على نحو يشمل جميع المقاطعات، وظلت هذه النوادي تعمل في عام ٢٠١٢

ثامناً – التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المعيار: تحسين مستويات معيشة السكان، وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات الأكثر عرضة للأذى، وتهيئة ظروف التعافي الاقتصادي

خط الأساس: على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة من أجل تحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلد، لا تزال بوروندي تعاني من تفشي الفقر، وقلة الأراضي بالاقتران مع كثافة سكانية عالية، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى البطالة لا سيما بين الشباب. وفي ظل الظروف الحالية، يظل هذا البلد أحد أشد البلدان فقراً في العالم، فضلا عن ازدياد عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية. ووفقاً للبنك الدولي، بلغت نسبة الفقراء الذين يعيشون عند خط الفقر، على الصعيد الوطني، ٦٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، وفي حين سجَّل دليل التنمية البشرية لبوروندي زيادة مستمرة منذ عام ٢٠٠٠ (من ٠,٢٤٥ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٣١٦ في عام ٢٠١١)، فإن البلد ظل يحتل في عام ٢٠١١ المرتبة ١٨٥ في قائمة مؤلفة من ١٨٧ بلداً.

مؤشرات التقدم	التقييمات
٨-١- انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم	• في عام ٢٠١٢، استمر استعمال معدل الفقر البالغ ٦٧ في المائة تبعاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٦ (استناداً إلى خط الفقر المحدد على الصعيد الوطني الذي يتراوح بين ٠,٥١ دولار و ٠,٦٦ دولار في اليوم)، وقد استُخدم هذا المعدل على سبيل المثال في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية
	• تحتل بوروندي المرتبة الأخيرة في قائمة المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٢
٨-٢- تحسين نسب القيد في التعليم الابتدائي وإتمامه	• تشير التقديرات إلى استمرار الزيادة في نسب القيد في المدارس الابتدائية رغم تراجع نسب إتمام هذه المرحلة (تشير آخر البيانات المسجلة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى نسبة قيد قدرها ٩٦ في المائة مقابل نسبة إتمام قدرها ٥١,٣ في المائة)
٨-٣- انخفاض عدد المشردين داخلياً	• ظل عدد المشردين داخلياً مستقراً في عام ٢٠١٢ (أحصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٧٨ ٩٤٨ مشرداً داخلياً في نهاية عام ٢٠١١). وبدأت الحكومة التحضيرات لخطة عمل من أجل المشردين داخلياً، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وتهدف الخطة إلى إيجاد حلول دائمة
٨-٤- زيادة نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ شهرا و ٢٣ شهرا المحصنين ضد الأمراض المعدية	• ظلت معدلات التحصين عالية (تشير آخر الأرقام المستمدة من الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ٢٠١٠ إلى أن ٨٣ في المائة من الأطفال في بوروندي حصلوا على جميع اللقاحات)

٨-٥- زيادة نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى الكهرباء	• تشير التقديرات إلى أن إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب ظلت عند نسبة ٧٢ في المائة، دون تغيير يُذكر منذ عام ١٩٩٠ (٧٠ في المائة) • ظلت إمكانية الحصول على الكهرباء ضعيفة (٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، إضافةً إلى وجود فجوة كبيرة بين المدن والأرياف)
٨-٦- تحسين معدل عمالة الشباب	• تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة والعمالة الناقصة في صفوف الشباب لا يزال مرتفعاً (لا تتوفر بيانات محددة في هذا الصدد) • ويشكل إيجاد فرص عمل للشباب جزءاً لا يتجزأ من ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية ومن الرؤية الخاصة بعام ٢٠٢٥. ووضعت الحكومة بالتعاون مع شركائها برامج تتعلق بإيجاد فرص عمل للشباب، وسيبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٣
٨-٧- زيادة عدد الشباب والنساء الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية	• لا تتوفر بيانات جنسانية أو حسب الأعمار. ووفقا لاستطلاع مؤسسة غالوب ((Gallup World Path Survey) لعام ٢٠١١، انخفضت النسبة المئوية للسكان الراضين عن النظام التعليمي في المدينة أو في المنطقة التي يقيمون فيها من ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١١
٨-٨- تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية المؤاتية لقطاع الأعمال والاستثمار	• احتلت بوروندي المرتبة ١٥٩ بعد ١٨٥ بلداً في مؤشر البنك الدولي المتعلق بممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٣ (صعدت ٢٢ مرتبة في الأعوام الثلاثة الماضية)
٨-٩- تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين والعادين إلى وطنهم والمشردين داخلياً	• في عام ٢٠١٢، جرى استخدام ٢ ٠٠٠ شخص في إطار مبادرة الإسراع في إيجاد فرص عمل التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة (نهج ٣ × ٦)، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين ١٤ ٩٤٠ شخصاً
٨-١٠- زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يشعرون بارتفاع مستوى المعيشة	• وفقاً لاستطلاع مؤسسة غالوب، ازدادت النسبة المئوية للأشخاص الراضين عن مستوى معيشتهم من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١١